

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/EM.8/2
23 February 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة



للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية
اجتماع الخبراء المعني بالتجارة في القطاع الزراعي

جنيف، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دراسة التجارة في القطاع الزراعي، بغية توسيع الصادرات
الزراعية للبلدان النامية، ومساعدتها على تحسين فهم القضايا
المطروحة في المفاوضات الزراعية المقبلة

مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تقدم هذه المذكرة مسحاً وجيزاً للقضايا المتعلقة بتوسيع تجارة البلدان النامية في المنتجات الزراعية، وتحلل،
من منظور هذه البلدان القضايا المطروحة في المفاوضات الزراعية المقبلة. وهي تلوح أيضاً بالمسائل التي قد يرغب
الخبراء في بحثها.

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|--|
| ٣ | ١ | مقدمة |
| ٣ | ١٠ - ٢ | أولاً- توسيع الصادرات الزراعية للبلدان النامية: المشاكل والآفاق..... |
| ٥ | ٢١ - ١١ | الوضع الزراعي في بلدان نامية مختارة..... |
| ١١ | ٢٨ - ٢٢ | ثانياً- القضايا المطروحة في المفاوضات الزراعية المقبلة..... |
| ١٢ | ٣١ - ٢٩ | ألف- إطار المفاوضات ومناخ السياسة العامة بالنسبة للإصلاح |
| ١٣ | ٣٩ - ٣٢ | باء - الوصول إلى الأسواق |
| ١٦ | ٤٠ | جيم - إعانت التصدير |
| ١٦ | ٤٣ - ٤١ | DAL - الدعم المحلي |
| ١٧ | ٥١ - ٤٤ | هاء - القضايا الأفقية وقضايا أخرى..... |
| ٢٠ | ٥٢ | ثالثاً- الاستنتاجات |

مقدمة

-١ قررت لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية في دورتها الثالثة المعقدة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الدعوة لعقد اجتماع للخبراء في عام ١٩٩٩ لدراسة التجارة في القطاع الزراعي، بغرض توسيع الصادرات الزراعية في البلدان النامية، ومساعدتها على تحسين فهم القضايا المطروحة في المفاوضات الزراعية المقبلة (انظر TD/B/COM.1/22، الفقرة ٨٣ (ب)). وتتظر مذكرة المعلومات الأساسية هذه في بعض القضايا المتصلة بالموضوع الذي يتناوله اجتماع الخبراء. ويستعرض الجزء الأول منها المشاكل الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في القطاع الزراعي وتناقش آفاق توسيع الصادرات الزراعية في البلدان النامية. أما الجزء الثاني فيلخص بعض القضايا الأساسية المطروحة في المفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة بشأن الزراعة، من حيث اتصالها بمصالح واهتمامات البلدان النامية.

الجزء الأول

توسيع الصادرات الزراعية للبلدان النامية: المشاكل والآفاق

-٢ تتنوع الإمكانيات الزراعية في البلدان النامية، والوضع الراهن لتنمية هذه الإمكانيات، ودرجة مشاركة تلك البلدان في التجارة الزراعية الدولية، تتواءً واسعاً فيما بين البلدان والأقاليم في العالم النامي. وتحدد هبات الطبيعة المتمثلة في المناخ وتتوفر الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه العذبة الإمكانيات الزراعية إلى حد كبير. وقد كان للعلاقات التجارية التاريخية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين أيضاً أهميتها في تشكيل تدفقات وتركيبة الصادرات الزراعية في البلدان النامية.

-٣ ولئن لوحظ أن نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأن نسبة القوة العاملة فيها في تناقص منذ أمد، فلا يزال القطاع الزراعي يساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لعدد ضخم من البلدان النامية. وقد بلغت نسبة القيمة الزراعية المضافة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦ إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٤ في المائة في المتوسط في البلدان ذات الدخل المنخفض (باستثناء الصين والهند) مقابل ٨ في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع و ١,٥ في المائة في البلدان ذات الدخل العالي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(١) وتکفل القطاع الزراعي، كمصدر للعمالة في عام ١٩٩٤، باستخدام أكثر من ٧٠ في المائة من القوة العاملة في البلدان ذات الدخل المنخفض، و ٣٠ في المائة في بلدان الدخل المتوسط، و ٤ في المائة فقط في بلدان الدخل العالي^(٢).

-٤ وللتجارة العالمية في المنتجات الزراعية، التي بلغت قيمتها ٥٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧ (أي ما يعادل زهاء ١١ في المائة فقط من التجارة السلعية العالمية) أهميتها الحيوية بالنسبة لبلدان كثيرة، مستوردة ومصدرة على حد سواء. وتشكل المنتجات الغذائية نحو ثلاثة أرباع التجارة الزراعية كلها، والمواد الخام الربع الباقى. ويبلغ نصيب البلدان النامية في الصادرات الزراعية العالمية زهاء ٢٩ في المائة، ونسبة مئوية مماثلة في الواردات

العالمية. ول المنتجات الزراعية نقل كبير في هيكل صادرات بلدان نامية كثيرة. ففي عام ١٩٩٦ على سبيل المثال تبين، بالنسبة إلى ٥٥ بلدًا ناميًّا توفرت عنها بيانات قابلة للمقارنة، أن نصفها تقريباً يجاوز نصيب منتجاته الزراعية في إجمالي الصادرات الزراعية ٣٠ في المائة، بينما يتجاوز نفس هذا النصيب في ربعها ٥٠ في المائة^(٣).

-٥ وهناك جوانب عديدة في الاتجاهات الحديثة لنمط التجارة العالمية في المنتجات الزراعية جديرة باللاحظة. منها أولاً أن مصادر النمو الرئيسية للتجارة الزراعية العالمية بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ (التي نمت بمعدل سنوي يبلغ زهاء ٥ في المائة خلال هذه الفترة) تركزت في التجارة البينية داخل كل من آسيا وأمريكا الشمالية (التي نمت فيما بمعدل سنوي قدره ٩ في المائة على التوالي) وفي صادرات أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الغربية (التي نمت بمعدل سنوي قدره ٨ في المائة)^(٤). وتشكل آسيا وأوروبا الغربية (باستثناء التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي) والشرق الأوسط (وبذلك الترتيب) الأقاليم المستوردة الصافية الرئيسية للمنتجات الزراعية. وفي حالة آسيا التي تستقطب الآن أكثر من ٢٥ في المائة من الواردات الزراعية العالمية، فإن قوة نمو الطلب فيها قبل الأزمة المالية والاقتصادية التي حاقت بشرق آسيا في ١٩٩٨-١٩٩٧ دفع إلى ازدهار أسواق تصدير معظم المنتجات الزراعية في بيئه اتسمت بثبات أسعار المنتجات الزراعية العالمية نسبياً، التي كانت قد ارتفعت بشدة عن اتجاهها في ١٩٩٥/١٩٩٦. على أنه لوحظ منذ عام ١٩٩٧ أن الطلب قد هبط إلى حد كبير في الإقليم نتيجة للأزمة وأنه ترتب على ذلك تأثير أضرر بالأسعار الزراعية العالمية^(٥).

-٦ ولئن كانت المنتجات الأولية، من مثل السلع الأساسية السائية، لا تزال تغلب على تركيبة التجارة الزراعية العالمية، فإن نصيب المنتجات الغذائية المجهزة (التي بلغت ٣٠ في المائة من الصادرات الغذائية العالمية في عام ١٩٩٤) قد ارتفع في السنوات الأخيرة، تعبيراً عن نمو السوق العالمية للمنتجات الغذائية ذات المنحى الاستهلاكي والقيمة المضافة. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي البلدان المصدرة الرئيسية للمنتجات الغذائية المجهزة (التي ولدت ٧٠ في المائة من الصادرات العالمية في عام ١٩٩٢) ارتفع نصيب الأغذية المجهزة في صادراتها الغذائية مثلاً من ٢٧ في المائة إلى ٣٧ في المائة في الثمانينيات^(٦). وكانت المنتجات الزراعية المجهزة هي الأخرى مجالاً دينامياً لنمو الصادرات الزراعية في البلدان النامية في السنوات الأخيرة. ففي الوقت الذي نمت فيه صادرات البلدان النامية من البذور الزيتية والفواكه الزيتية بنسبة ٠,٧ في المائة سنوياً بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، فإن صادرات الزيوت النباتية الثابتة نمت بنسبة ١٦,٥ في المائة^(٧).

-٧ على أنه يتبيّن من المضي في دراسة صادرات المنتجات الزراعية المجهزة بتفصيل أوفى أن تنامي نصيب البلدان النامية يتركز أساساً في منتجات المراحل التجهيزية الأولية. أما صادرات المنتجات العالمية التي تتطلب قدرًا كبيراً من أنشطة التوليف والتجهيز والتسويق، التي تضفي على المنتجات النهائية قيمة مضافة عالية، فتهيمن عليها البلدان المتقدمة غالباً. وتشمل هذه المنتجات المشروبات الاستوائية والتوابل التي تعتمد أساساً على السلع الأساسية المنتجة أصلًا في البلدان النامية. أما الحالات التي زادت فيها نسبية البلدان النامية في تصدير المنتجات المجهزة، فيمكن عزوها في الغالب إلى فورة كبيرة في صادرات عدد قليل من البلدان أو الأقاليم في منتجات مختارة. ومن أمثلة ذلك صادرات الأرز من فييت نام، والدواجن من البرازيل، والزيوت النباتية من ماليزيا وإندونيسيا.

-٨ ولا تزال المشاكل المتصلة بجانب العرض تشكل عائقاً هاماً يحول دون توسيع صادرات بعض البلدان النامية، خاصة في أفريقيا^(٨). فبينما ارتفع مثلاً نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٧ بنسبة ٧ في المائة، فقد تذبذب هذا النصيب إلى حد كبير حول اتجاه ثابت في أفريقيا ككل، وهبط في بلدان مختلفة كثيرة في أفريقيا وأمريكا الوسطى^(٩). ولئن كان عامل الطقس والحروب الأهلية قد تسببت في ذلك في بعض الحالات، فإن هذه البلدان لم تستطع تزويد الزراعة باستثمارات كافية أو الإفادة من زيادة الغلة باستخدام بذور ومدخلات كيميائية محسنة، والميككنا، ومارسات زراعية أفضل عموماً. ومن المشاكل الأخرى التي تحول دون توسيع الصادرات الصعوبات التي تلقي في تلبية متطلبات السوق من حيث النوعية، بما في ذلك المتطلبات الصحية، وقصور الهياكل الأساسية الحديثة للستويق والتوزيع والمهارات^(١٠). وقد كان للدور المهيمن الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية الكبرى في إنتاج وتسوق وتوزيع بعض المنتجات على نطاق العالم أثر تقبيدي أيضاً في بعض الأحيان. ويرد أدناه استعراض لتنوع الأوضاع الزراعية في مقطع مستعرض من البلدان النامية.

-٩ وعلى الرغم من المشاكل المتصلة بجانب العرض في بعض البلدان النامية فلا يزال عامل الوصول إلى الأسواق واحداً من العوامل التي تؤثر على آفاقها التجارية. ولئن كانت جولة أوروغواي قد أفضت إلى إزالة معظم الحواجز غير التعريفية، فلا تزال التعريفات المفروضة في البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية، وخاصة على المنتجات المجهزة، عالية جداً، لما افضى إليه التطبيق التعريفي من تصعيد للتعريفات بلغ الذروة بالنسبة لمنتجات زراعية كثيرة (انظر الجزء الثاني أدناه). على أنه يتبيّن من البيانات التجميعية للمنتوجات التي تعرضها البلدان النامية أساساً من مثل المنتجات الاستوائية (أي المشروبات، والجوز، والفواكه، وبعض البذور الزيتية، والتوابل، والزهور)، أن البلدان المتقدمة خفضت تعريفاتها بمعدل أعلى من المتوسط (أي بأكثر من ٣٦ في المائة)^(١١). إلا أن ذلك عنى بالنسبة لبعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تأكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها بمحظ أنظمة الأفضليات التعريفية من مثل نظام الأفضليات المعتمم واتفاقية لومي. وأيضاً ما يكن الأمر، فإن تأثير الاتفاق بشأن الزراعة سيختلف في البلدان النامية من بلد إلى آخر حسب نمط الإنتاج الزراعي والتجارة في كل بلد.

-١٠ وإضافة إلى الفرص التي يوفرها الإطار المتعدد الأطراف فإن بعض الاتفاques التجارية الإقليمية التي تشتراك فيها البلدان النامية توفر فرصاً إضافية لتوسيع صادراتها الزراعية. ويصدق هذا بوجهه خاص بالنسبة لاتفاques من مثل السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والمجتمع الكاريبي، التي حررت إلى حد كبير التجارة الزراعية في أقاليمها.

الوضع الزراعي في بلدان نامية مختارة^(١٢)

-١١ الأرجنتين: تسهم الزراعة بنسبة ٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة ١٠ في المائة تقريباً في مجموع العمالة. وتشكل منتجات الزراعة والتصنيع الزراعي ٥٦ في المائة من الصادرات. وتتّمتع الأرجنتين أساساً بالاكتفاء الذاتي في الأغذية. وت تكون منتجاتها التصديرية الرئيسية من الحبوب (التي يشكل القمح والذرة ٨٣ في

المائة منها) ومن البذور الزيتية (السلجم، وبذور الكتان، وعباد الشمس، والفول السوداني، وفول الصويا)؛ وتتجه هذه المنتجات أساساً إلى بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وقد تسبب انخفاض الأسعار العالمية، وحدة التلafis في الأسواق الدولية، والتغيرات التي طرأت على افضليات الاستهلاك في العالم في الإضرار بإنتاج الماشية منذ مستهل التسعينات. وعانياً إنتاج الخنازير أيضاً من زيادة المنافسة الخارجية. وجرى في القطاع الزراعي تركيز للمزارع في وحدات أكبر رافقتها تنظيمات تجارية جديدة ومجمعات جديدة للقاوي جذبت قدرأً كبيراً من الاستثمار الأجنبي وافتادت من وفورات الحجم. ويقال إن بعض صادرات الأرجنتين الزراعية قد أزيحت من الأسواق الثالثة أو أصبحت أقل قدرة على المنافسة فيها بسبب الصادرات المعانة من بعض البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة. وتخضع صادرات الأرجنتين إلى الاتحاد الأوروبي لحصص تعريفية عديدة (منها الحصة التعريفية للحم البقري، التي تستوعب ثلثي صادرات الأرجنتين من اللحم البقري إلى ذلك السوق). وقد استخدمت كل تلك الحصص بالكامل حتى الآن. ومنذ اختتام جولة أوروغواي والاقرارات بأن البلد خال من مرض الحمى القلاعية، استأهلت الأرجنتين حصة تصديرية سنوية تبلغ ٢٠٠٠ طن من اللحم البقري الطازج/المجمد إلى أسواق الولايات المتحدة.

- ١٢ - بن: تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلد، إذ أنها تشكل زهاء ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٦٢ في المائة من العمالة وأكثر من ٩٠ في المائة من حصائل التصدير. وتقدر قيمة الواردات الغذائية بربع إجمالي وارداتها. والمحاصيل الرئيسية هي القطن، والمنيهوت، والذرة، واليام. ويجلب القطن جماع حصائل التصدير تقريباً. وقد توقفت سائر فروع الزراعة عن التطور بسبب عدم استقرار الأسواق ونقص الإنتمان. وقد أحدث تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ زيادة في الأسعار في البداية، ثم تبع ذلك انخفاض في قيمة الأغذية المستوردة من البلدان الواقعة خارج منطقة الفرنك. وقد ركز إنتاج المواد الغذائية جميماً في عام ١٩٩٤ عقب تخفيض قيمة الفرنك، ولم يزدد كثيراً في عام ١٩٩٥، مما أدى إلى مشاكل خطيرة أحاطت بإمدادات الأغذية في عام ١٩٩٦. وقد يكون قرار الحكومة برفع السعر المدار لإنتاج القطن بواقع ٥٠ في المائة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦، مع استبقاء الأسعار المدارية الأخرى على مستوياتها القديمة، سبباً أيضاً من أسباب تحول الإنتاج من المحاصيل الغذائية إلى القطن. وقد اتخذت الحكومة في عام ١٩٩٤ قراراً بحظر تصدير المحاصيل الغذائية مؤقتاً لضمان الأمن الغذائي. وكانت معظم المزارع قد نشأت أو أمنت في ظل النظام السابق، وهي تخضع الآن لإشراف وزارة التنمية الريفية. على أنه يبدو أن هذه المزارع تفتقر إلى الصيانة منذ عام ١٩٨٥. ويعتبر التلوث الكيميائي جانباً سلبياً مرتبطة بزراعة القطن، الأمر الذي يتطلب مقادير كبيرة من المبيدات. وقد رفضت البرازيل دخول بعض واردات الأقطان من بنن لوجود بقايا مبيدات بها.

- ١٣ - البرازيل: تشكل الزراعة نحو ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٢٣ في المائة من إجمالي العمالة. وتعادل الصادرات الغذائية ٣٠ في المائة من إجمالي صادراتها، بينما تمثل الواردات الغذائية والمواد الخام الزراعية ١١ في المائة من إجمالي الواردات. والبرازيل هي أكبر منتج للبن في العالم ومن أكبر منتجي منتجات فول الصويا، وعصير البرتقال، والكافا، واللحام البقري، والتبغ، والقطن. وقد هبط نصيب صادرات البن في إجمالي الصادرات إلى ٦ في المائة عام ١٩٩٤ (٥,١ في المائة في حبوب البن و ٠,٨ في المائة في البن الجاهز). وتعتبر

البرازيل أكبر منتج في العالم لقصب السكر والسكر المكرر وبأخفض تكلفة. وقد زادت صادرات السكر زيادة مؤثرة في السنوات الأخيرة برغم نظام الضرائب على الصادرات. وتکاد تكون البرازيل مكتفية ذاتياً في الإنتاج الغذائي فيما عدا القمح. وتشكل الحبوب نسبة ٢ في المائة تقريباً من إجمالي الواردات، كما تشمل الواردات الزراعية قدرًا كبيراً من الأرز والذرة. وتدیر البرازيل نظام دعم أدنى لسعر الذرة والأرز والقمح. وكان يوجد فيما سبق مستويات عالية من الدعم السعري ومن القيود على الاستيراد والتصدير، ولكن جرى توجيه سياستها التجارية والقطاعية في طريق أقرب إلى الحياد. وقد كانت جهود التكيف صعبة جداً بسبب ارتفاع مستويات المديونية في هذا القطاع تاريخياً، ولسبب آخر حديث هو تأثير السياسات النقدية المتشددة على الربحية. وقد استمرت المديونية الريفية في التزايد في السنوات الأخيرة.

- ١٤ كوت ديفوار: تشكل الزراعة ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ نصيبها في إجمالي القوى العاملة زهاء ٦٣ في المائة. وتصل صادراتها الغذائية إلى ٦٠ في المائة من إجمالي الصادرات، وتقدر وارداتها من الأغذية والمواد الخام الزراعية بشيء قریب من ١٥ في المائة من إجمالي الواردات. أما المنتجات الرئيسية المستوردة فهي القمح والأرز (ويشكلان ٧ في المائة من إجمالي الواردات) والمنتجات الحيوانية (٣ في المائة). ويقال إن واردات اللحوم المدعومة من الاتحاد الأوروبي قد حالت دون نمو صناعة إقليمية و محلية للحم البقري، باعتبار أن هذه اللحوم تنافس منتجات بلدان الساحل. وقد يفضي ارتفاع تكلفة النقل البري (التي تأخذ شكل ضرائب على السيارات المستوردة ورسوم على الطرق) إلى إيقاف كاهل المنتجين بعده مزدوج، مما يؤثر على الإمدادات من المدخلات وعلى نقل منتجاتها. ويشكل إنتاج الكاكاو والبن نحو ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكوت ديفوار هي أكبر منتج للكاكاو في العالم: فهي تنتج ثلث الإنتاج العالمي تقريباً. ويوفر الكاكاو أكثر من ربع حصائر التصدير للبلد. وتتجه نسبة تقارب ٩٠ في المائة من صادراتها من البن والكاكاو إلى الاتحاد الأوروبي. وقد بدأت كوت ديفوار في التوسيع فعلاً بتصنيع البن الجاهز، وزبدة الكاكاو وسائر منتجات الكاكاو. ولأن صادرات كوت ديفوار من هذه المنتجات مؤهلة للاعفاء من الرسوم عند دخول أسواق الاستهلاك الرئيسية، فقد مكنت هذه المزايا المصدرين من اقتطاع نصيب سوقي كبير الحجم. وقد خفضت اتفاقات جولة أوروغواي مزايا الوصول إلى الأسواق التي تتمتع بها كوت ديفوار بالنسبة لبعض المنتجات، ومنها حبوب الكاكاو، لما سوف يفضي إليه تخفيض الاتحاد الأوروبي لتعريفاته من ٣ إلى صفر في المائة من تأکل للهامش التفضيلي لمجموعة دول أفريقيا والカリبي والمحيط الهادئ. وتدخل صادرات كوت ديفوار من الموز إلى الاتحاد الأوروبي دون رسوم جمركية في حدود الحصة التعريفية المنصوص عليها في اتفاقية لومي.

- ١٥ السلفادور: تشكل الزراعة ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٠ في المائة من إجمالي قوة العمل المستخدمة. وتعادل الصادرات الغذائية ٥٢ في المائة من إجمالي الصادرات، بينما تشكل واردات الأغذية والمواد الخام الزراعية ٢٠ في المائة من إجمالي الواردات. وأهم المنتجات الزراعية هي البن، والحبوب الأساسية، والسكر. وتعتبر تربية الماشية نشاطاً هاماً أيضاً، يستأثر بنسبة ٢٥ في المائة من الناتج الزراعي المحلي الإجمالي. وتشمل أهم المحاصيل التصديرية البن، والسكر، والقرىبس، والقطن. وتشكل صادرات البن ٣٢ في المائة من الإجمالي، وتشكل صادرات السكر أكبر نصيب تال للبن في الإجمالي. وقد نمت صناعة الدجاج في العقددين الأخيرين، وللدجاج

السلفادوري الكامل ميزة تنافسية في السوق العالمية، ولكنه متى قطع إلى أجزاء، فإنه يصبح أغلى ثمناً من أجزاء الدجاج المستوردة من الولايات المتحدة. ويشعر المزارعون المحليون بالقلق من جراء ذلك. وتحيط القيود ب الصادرات الدجاج السلفادورية إلى الولايات المتحدة لأسباب صحية. وتستورد السلفادور مجموعة واسعة من الأغذية الأساسية، منها القمح، والأرز، واللحوم، والخضروات، والفواكه. ولا تكفي أراضي السلفادور للتوسيع الكبير في المحاصيل، ومن هنا يتغير أن يتركز المصدر الرئيسي لنمو الإنتاج الزراعي في زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وقد بوشر أوروغواي. ولا توجد الآن برامج دعم مباشر للمنتجين. وأفادت السياسات التي أخذت بمنحي سوق أكبر منتجي السكر ومجهزيه. ويشعر القطاع الزراعي السلفادوري بالقلق أيضاً من الآثار السلبية الممكنة التي يمكن أن تترتب على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية فيما يتصل بال الصادرات الزراعية غير التقليدية من الفواكه والخضروات إلى سوق الولايات المتحدة الذي تتنافس السلفادور فيه المكسيك.

- ١٦ **الهند:** تشكل الزراعة ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٦٥ في المائة من إجمالي العمالة. وتعادل الصادرات الزراعية نحو ١٧ في المائة من إجمالي الصادرات في ١٩٩٦/١٩٩٧، بينما تشكل الواردات الغذائية أقل من ٥ في المائة من إجمالي الواردات. وقد بلغت الصادرات الغذائية نحو ١٣ في المائة من إجمالي الصادرات بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٢. وتشكل الدهون الحيوانية والنباتية أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي الواردات الزراعية، والفواكه والجوز ١٧,٢ في المائة. وكان إلغاء القيود على التصدير، وخاصة بالنسبة للأرز (في عام ١٩٩٤) من العوامل التي أدت إلى نمو صادرات الحبوب (٢٧,٩ في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية في ١٩٩٥/١٩٩٦)، ثم البن والشاي (١٦ في المائة) وعلف الحيوان (١٣,٤ في المائة). وكانت خسارة الأسواق في الاتحاد السوفيافي السابق واحداً من الأسباب الرئيسية للهبوط الشامل الذي شوهد في صادرات المنتجات التقليدية من مثل الشاي والبن. وقد سجلت تجارة الهند زيادة نسبية مع آسيا وهبوطاً نسبياً مع أوروبا الغربية. وفيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، ارتفع نصيب الواردات من البلدان الآسيوية في إجمالي واردات الهند الزراعية من ٤١ في المائة إلى ٥٤ في المائة، ونما نصيب الصادرات إلى آسيا من ٤٥ في المائة إلى ٥٢ في المائة. وعلى الرغم من تسجيل معدل نمو باهر في السنوات الأخيرة، فقد واجه قطاع الزراعة عدداً من القيود العائدة إلى الهياكل الأساسية. ولئن كان إنتاج الفواكه والخضروات المجهزة قد نما بنسبة مؤثرة بلغت ٢٢ في المائة سنوياً في المتوسط بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، فهناك نسبة كبيرة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من إنتاج الهند من الفواكه والخضروات المجهزة يفقد كل عام بسبب قصور الهياكل الأساسية للتخزين والمناولة والتسويق. ولا يزال التجهيز التجاري للفواكه والخضروات منخفضاً، عند مستوى يقرب من ١,٨ في المائة من إجمالي الإنتاج السنوي. ويجري دعم القطاع الزراعي من خلال مجموعة متنوعة من التدابير، منها دعم منتجي محصول للأرز، والقمح وحبوب أخرى. ولما كان هناك عدد كبير من السكان يعتمد على الاقتصاد الريفي، وعدد هائل من عمال الزراعة من غير المالك ومن المزارعين ذوي الملكية الصغيرة لا يتولد عن نشاطهم سوى قدر ضئيل من الفائض القابل للتسويق، فقد اتخذت الهند لها مخططاً أدنى لدعم الأسعار بالنسبة للسلع الأساسية الزراعية. على أن مقدار الدعم الكلي للمنتجات المحددة بالنسبة لكل من المنتجات التسعة عشر ذات الأولوية كان أقل من مستوى الحد الأدنى البالغ ١٠ في المائة. يضاف إلى ذلك أنه لما كانت الأسعار المحلية أدنى بكثير من الأسعار المرجعية الخارجية لفترة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨)، فقد كان مقدار الدعم الكلي للمنتجات المحددة سلبياً من الوجهة التقنية. وتشمل الإعانات الرئيسية التي تقدم لقطاع

الزراعة إعانت لإنتاج الأسمدة، والري، والقوى المحركة. وهناك أيضاً إعانة للاستهلاك الغذائي تقدم عن طريق "نظام التوزيع العام" لضمان وصول جميع المستهلكين إلى الغذاء.

-١٧ **المكسيك:** تشكل الزراعة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وزهاء ٢٥ في المائة من إجمالي العمالة. وتبلغ صادرات الأغذية ٦ في المائة من إجمالي الصادرات، وواردات الأغذية والمواد الخام الزراعية ٦ في المائة من إجمالي الواردات. وتغلب الحبوب (ولا سيما الذرة) على السلع الأساسية الزراعية. وتعتبر المكسيك من كبار البلدان المصدرة للخضروات الطازجة، والبن، والطماطم، وغير ذلك من الفواكه الطازجة؛ وقد أصبحت أيضاً مصدراً هاماً للأغذية المستحضرات، مثل الجعة، والتikiلا، والمنتجات المعلبة. وتمر أنماط استهلاك المنتجات الزراعية أيضاً بغيرات سريعة: فقد انخفض نصيب الفرد من استهلاك الأرز والفول، وهو إثبات من الأغذية الأساسية في المكسيك؛ وزاد استهلاك الذرة، وإن كان يجري استخدام شطر مت남 منه لأغراض صناعية وللعلف. وتبدي هذه الاتجاهات أنماطاً استهلاكية أكثر تنوعاً. ولا يزال القطاع الزراعي في المكسيك يعاني من عدم كفاية الاستثمار، وانخفاض الإنتاجية، واختلاف تقنيات الإنتاج فيما بين الأقاليم. ويعيش ثلاثة أرباع السكان الذين يعتبرون في فقر مدقع في المناطق الريفية. ويشكل قصور الموارد، ولا سيما الأرض ورأس المال والعمالة الماهرة، قيداً كبيراً. وقد لاقى المزارعون عنتا هائلاً في الحصول على الائتمان، وتعرضوا لأسعار فائدة مرتفعة ومتطرفة بمعدلات تضخم عالية. وتعتبر المصادر التجارية المزارعين مجموعة من مجموعات المخاطر العالية، وليس في طاقة كثير من المزارعين الحصول على ضمانات الائتمان التي يحتاجون إليها.

-١٨ **جمهورية كوريا:** تشكل الزراعة نحو ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وزهاء ١٥ في المائة من إجمالي العمالة. وتشكل صادرات الأغذية والمواد الخام الزراعية ٦ في المائة من إجمالي الصادرات، وواردات الأغذية ١١ في المائة من إجمالي الواردات. وتشمل المحاصيل الرئيسية الأرز (نحو ٣٠ في المائة من إجمالي الإنتاج الزراعي)، والخضروات (٢٣ في المائة) والماشية (٢٢ في المائة). وتعتمد الزراعة في جمهورية كوريا اعتماداً ثقيلاً على الزراعة الصغيرة الحجم، وتعتبر إنتاجية هذا القطاع منخفضة. وقد تقلص إنتاج الأرز في العقد الأخير، وإن كان البلد لا يزال يتمتع بالاكتفاء الذاتي في الأرز. وتنتج كوريا ٢٥ في المائة تقريباً (هبوط) من احتياجاتها من الحبوب وأكثر من ٩٠ في المائة من احتياجاتها من الخنازير والدجاج. وينصب الهدف الأولي للسياسة الزراعية على ضمان درجة كافية من الإنتاج المحلي للأمن الغذائي والتعادل بين الدخول في الحضر والريف. وكان دعم جمهورية كوريا للزراعة يستند في الماضي إلى حماية كبيرة على الحدود (بما في ذلك حظر الواردات)، ودعم سعر السوق، إلا أنها بدأت في تنفيذ سياسة زراعية جديدة منذ عام ١٩٩٤ للتكيف مع التزامات جولة أوروغواي. وتستهدف السياسة الجديدة أموراً منها، زيادة القدرة التنافسية للأرز المنتج بتخفيض التكاليف وإجراء إصلاحات عامة في نظام الأرض الزراعية والتسويق. ولا يبدو أن قطاع المزارع مستعد لمواجهة تحديات التحرير. ويتوقع أن تصل خسائر الدخل في هذا القطاع بسبب اتفاقيات جولة أوروغواي إلى ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٥، على العكس من المكب الصافي الذي سجله الاقتصاد ككل وبلغ ٢٨ مليار دولار.

- ١٩ - تايلند: تشكل الزراعة زهاء ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٤٠ في المائة من إجمالي العمالة. وتشكل صادرات الأغذية ١٩ في المائة من إجمالي الصادرات، بينما تشكل واردات الأغذية والمواد الخام الزراعية ٨ في المائة من إجمالي الواردات. ولئن كان نمو القطاع الزراعي أبطأ منه في بقية الاقتصاد، فقد ظلت الصادرات الزراعية كبيرة المقدار. وتايلند أحد أكبر منتجي/مصدري الأرز والمطاط الطبيعي. وقد بلغ إجمالي واردات الحبوب، والقمح في المحل الأول منها، زهاء ١٤١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ مقابل صادرات بلغت ١,٦ مليار تقريباً (من الأرز أساساً). وقد حدث في محاصيل التصدير تحول بطيء من البن والأرز إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى من مثل تربية الماشية، وأشجار البساتين، ومصائد الأسماك. وقد دخل الدجاج المبرد والمجمد أيضاً ضمن صادرات تايلند الزراعية المت坦مية. وفي الوقت الراهن يجري استيراد معظم سلالات الدجاج. على أن تايلند واجهت في السنوات الأخيرة منافسة متزايدة من وافدين جدد إلى السوق الآسيوية، مثل الصين، وقد قيّد ذلك نمو الصادرات. ويصرف زهاء ٨٠ في المائة من تكاليف الإنتاج على العلف والأدوية؛ ويقال إن أكبر عنصر من عناصر تكلفة العلف تكون من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الإضافية المفروضة على دقيق فول الصويا، ودقيق الذرة والسمك. وتصنف السلطات في تايلند نحو ٤٠ في المائة من إجمالي مساحة الأرضي فيها بوصفها حيازات زراعية. وقد بلغ الحجم المتوسط لمزارع تايلند البالغ عددها ٥ ملايين مزرعة نحو ٤,١ هكتارات في عام ١٩٩١، أي أنه تدنى نوعاً ما عن متوسطه في عام ١٩٨٠ الذي كان يبلغ ٤,٣ هكتارات. وتتخضع ٧٠ في المائة تقريباً من إجمالي الأرضي الزراعية لنظام الملكية الخاصة، و ١٠ في المائة لنظام الإيجار، و ١٢ في المائة لنظام الحيازة.

- ٢٠ - أوغندا: الزراعة هي النشاط الاقتصادي الغالب في أوغندا، فهي تشكل ٤٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك قدر كبير من الإنتاج غير النقدي، وتولد أكثر من ٨٠ في المائة من حصائر التصدير في البلد. وتقدر واردات الأغذية بحوالي ١٠ في المائة من إجمالي الواردات. ويستوعب هذا القطاع زهاء ٨٠ في المائة من القوة العاملة في أوغندا، التي تعمل أساساً في حيازات صغيرة يقل حجمها في المتوسط عن هكتارين. ولا يزرع في المزارع الكبرى سوى الشاي والسكر. وهناك مساحات شاسعة من الأرضي غير مستخدمة ومعطلة عن العمل فيما يبدو، وإن انطوت على إمكانات إنتاجية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الثالث فقط من أراضي أوغندا القابلة للزراعة هي التي تزرع بالفعل. ومع ذلك فإن النمو في الأجل الطويل يعتمد في الأساس على تحسين الإنتاجية. ويعتبر البن ومنتجاته محاصيل التصدير الأساسية في أوغندا، فهما يمثلان أكثر من ٦٠ في المائة من إجمالي حصائر تصدير المنتجات الزراعية والسمكية. وتشمل محاصيل التصدير الرئيسية الأخرى الشاي والقطن والتبغ. والاتحاد الأوروبي هو السوق الرئيسية التي تتجه إليها صادرات أوغندا. ويزرع البن غالباً في حيازات صغيرة، بالاشتراك في أحيان كثيرة مع محاصيل الكفاف من مثل الموز. على أن إنتاج البن قد سجل هبوطاً في العقد الأخير بسبب انخفاض الأسعار العالمية للبن وزراعة محاصيل نقدية أخرى (من مثل التبغ). وتشمل الواردات الزراعية الرئيسية القمح والسكر والدهون النباتية والحيوانية.

- ٢١ - فنزويلا: تسهم الزراعة بنسبة ٤ في المائة فقط في الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم ١٢ في المائة من إجمالي القوة العاملة. وتشكل صادرات الأغذية والمواد الخام الزراعية ٢ في المائة، أي كمية مهملة، من حصائر الصادرات (التي يهيمن عليها النفط)، بينما بلغ نصيب واردات الأغذية في إجمالي الواردات ١٦ في المائة. وتشكل

أنشطة تربية الماشية (بما في ذلك إنتاج اللبن) ٤٦ في المائة من الناتج الزراعي المحلي الإجمالي، تليها المحاصيل (٤٠ في المائة). ولا تكاد واردات اللحم البقرى تذكر، ولكن زاد إنتاج كل من الدجاج والخنازير بفضل التكامل الرأسي. وقد أفضت سرعة نمو إنتاج الدجاج إلى تخفيض أسعاره بالمقارنة مع سائر اللحوم، بحيث أصبح الدجاج أكثر اللحوم تداولاً في أسواق فنزويلا. أما الذرة فهي أهم غذاء أساسى في فنزويلا. وتشكل الذرة وال سورغوم نحو ٧٥ في المائة من المساحة المحسوسة حبوبًا. والغالب أن ينبع صغار المزارعين الذرة. وقد لوحظ اتجاه هبوطي في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي. ويعتبر ذلك علامة على تعرض الأمن الغذائي في فنزويلا للخطر. ويسعى القانون الجديد للتنمية الزراعية والأمن الغذائي إلى دمج هذا القطاع في السوق الدولية، مع مراعاة العولمة الاقتصادية وتكون التكتلات الإقليمية. والأنشطة الزراعية معفاة من الضرائب على الإيراد وعلى الأصول الرأسمالية، بينما تعفى بعض الأصناف الغذائية الزراعية الأساسية من الضرائب على البيع بالجملة والاستهلاك. وقد ظل اللبن على الدوام يحظى بأكبر قدر من الحماية من خلال دعم سعره في السوق. على أن المساعدة التي كانت تقدم إلى القطاع الزراعي قد هبطت إلى حد كبير، حتى قبل تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي.

الجزء الثاني

القضايا المطروحة في المفاوضات الزراعية المقبلة

- ٢٢ يتعين، طبقاً للمادة ٢٠ من الاتفاق بشأن الزراعة، الشروع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ في مفاوضات جديدة لمواصلة مسيرة الإصلاح يراعى فيها ما يلى: (١) الخبرة المكتسبة حتى الآن من تنفيذ التزامات التخفيض؛ (٢) آثار التزامات التخفيض على التجارة العالمية في الزراعة؛ (٣) الشواغل غير التجارية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية الأعضاء، وهدف إرساء نظام تجاري زراعي عادل وذي منحى سوقي؛ (٤) آلية التزامات أخرى لازمة لكي يتحقق في الأجل الطويل هدف إجراء تخفيض تدريجي كبير في مجال الدعم والحماية.

- ٢٣ وقد طرحت البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عدداً من القضايا، برزت إلى الضوء نتيجة التجربة، للنظر فيها توطئة للمؤتمر الوزاري الثالث المقرر عقده من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في مدينة سياتل بالولايات المتحدة.

- ٢٤ وتنص القضايا المتصلة بالوصول إلى السوق:

١ - سبل ووسائل تخفيض تعريفات زراعية أخرى، بما في ذلك الذرى التعريفية (الناشئة عن عملية التطبيق التعريفي) والتصعيد التعريفي؛

٢ - تعديلات لنظام الحصة المخصوقة بمعدل تعريفي، بما يتراوح بين إجراء زيادات كبيرة في الكميات الخاضعة لمعدلات منخفضة وإلغاء نظام الحصص، وكذلك الضوابط الممكنة لإدارة الحصص التعريفية؛

- ٣ مواصلة إدماج الاحتياجات والشروط الخاصة للبلدان النامية في التزامات الوصول إلى السوق، بما في ذلك بلوغ أكمل تحرير للتجارة في المنتجات الزراعية الاستوائية.
- ٤ وتنصمن القضايا المتصلة بالدعم المحلي:
- ١- مستقبل تدابير "الإطار الأخضر" (مقررات تتراوح بين الإبقاء على الوضع الراهن أو تجاوزه إلى الإلغاء الصريح)؛
- ٢- تنقيح معايير "الإطار الأخضر"؛
- ٣- الاعتراف بالشواغل غير التجارية وإدماجها على نحو أصرح.
- ٤- وفيما يتصل بإعانت التصدير، فإن إلغاءها تماماً وارد ضمن القضايا المثارة.
- ٥- وأخيراً، تنصمن القضايا المتصلة بالقضايا الأفقية وغيرها:
- ١- شكل المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في القطاع الزراعي في المستقبل؛
- ٢- إجراءات متابعة ملموسة للقرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء؛
- ٣- ضوابط تتصل بدور المؤسسات التجارية الحكومية؛
- ٤- مستقبل "شرط السلام".
- ٥- وترتدد أدناه مناقشة لهذه القضايا من حيث اتصالها بمصالح وشواغل البلدان النامية.
- الف - إطار المفاوضات ومناخ السياسة العامة بالنسبة للإصلاح**
- ٦- يتعين الالتفات إلى نقطتين عامتين: الأولى هي الإطار الذي يمكن أن تجري فيه المفاوضات حول الزراعة والثانية هي مناخ السياسة العامة فيما يتصل بتحقيق تخفيض تدريجي كبير في مجال الدعم والحماية. ويقضي الالتزام الوارد في اتفاقيات جولة أوروغواي بأن تبدأ مفاوضات جديدة حول الزراعة والخدمات وجانب الأجندة البنوية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد قيل بأن دمج الأجندة البنوية في "جولة ألفية" أوسع قد يفضي إلى نتائج أبعد مدى

في الزراعة، لأسباب أولها أن ذلك سوف يهيئ الفرصة لقدر أكبر من المفاوضات. على أنه قيل أيضاً أن ذلك النهج قد يتم خوض عن فرصة يغتنمها أقوى الشركاء التجاريين نفوذاً لمحاولة ابتزاز ثمن من البلدان النامية في ميادين غير ذات صلة بالموضوع لزيادة تحرير الزراعة بخطى أوسع^(١٣).

-٣٠ - وما يستلفت الانتباه أن هناك تطورات عديدة استجدت حديثاً في السياسات الزراعية الوطنية، وخاصة في سياسات البلدان المتقدمة، يرجح أن تكون ذات تأثير في نتيجة المفاوضات المقبلة. والملفت هنا هو قانون الزراعة لعام ١٩٩٦ في الولايات المتحدة (القانون الاتحادي لتحسين واصلاح الزراعة) لأنه يستعيض عن برنامج عجز المدفوعات بانفصال المدفوعات (عن مستويات الانتاج الراهن وقرارات التركيب المحصولي)، مما يجعل الاعفاء المرتبط بالإطار الأزرق غير ذي موضوع بالنسبة للولايات المتحدة. أما اصلاحات الاتحاد الأوروبي "الأجندة ٢٠٠٠" للسياسة الزراعية المشتركة (وهي استمرار لاصحاحات ماك شاري لعام ١٩٩٢) التي تتطلب تخفيضات أخرى في مستوى دعم الأسعار في الاتحاد الأوروبي (بالنسبة لسلع أساسية هامة من مثل الحبوب، واللحوم البقرية، ومنتجات الألبان) وتقتربن بمدفوعات مباشرة شبه منفصلة للمزارعين (الإطار الأزرق)، فهي تحدد إلى حد كبير مركز الاتحاد الأوروبي في المفاوضات المقبلة. هذا وسوف يفضي قرار اليابان بتمويل قيود الاستيراد المفروضة على الأرز إلى رسوم تعريفية (بدءاً من نيسان/أبريل ١٩٩٩) إلى تلافي ضرورة الضغط لمد الاعفاء غير التعريفية الذي تستفيد منه في المفاوضات المقبلة، وإن كان مستوى تلك التعريفات قد أثار قلق شركائها التجاريين.

-٣١ - وأخيراً، يرجح أن تتأثر مدة المفاوضات بموعد انتهاء ما يسمى بشرط السلام في نهاية عام ٢٠٠٣ (المادة ١٣ من الاتفاق بشأن الزراعة) الذي يوفر الحماية من الطعن داخل منظمة التجارة العالمية في الدعم المحلي وإعانات التصدير التي تنسجم مع الاتفاق. وتلافياً لإمكانية حدوث منازعات لا تنتهي في منظمة التجارة العالمية، فمن المرجح أن يتتوفر لدى المشتركين حافز لاختتام المفاوضات قبل موعد الانتهاء، وأن يمد شرط السلام لتغطية فترة التنفيذ الجديدة^(١٤).

باء - الوصول إلى الأسواق

-٣٢ - سبق أن ذكرنا أن عملية التحول إلى الرسوم الجمركية أفضت إلى تصاعد شديد للتعريفات في القطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاع الصناعي. وكشفت دراسة مشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية أن أكثر من نصف الذرى التعريفية (أي التي تتعدي ١٢ في المائة) لدى البلدان المتقدمة تتحصر في القطاع الزراعي (بما في ذلك صناعة الأغذية)، وقطاع مصائد الأسماك، مع تركز معظم المعدلات المرتفعة والمائنة (التي تتعدي في بعض الأحيان ١٠٠ في المائة) في المنتجات التي تحولت إلى نظام التعريفة^(١٥). وغالباً ما تفرض التعريفات على المنتجات ذات الأهمية التصديرية الكبرى للبلدان النامية، من مثل السكر والتبغ والقطن، وأيضاً الأغذية المجهزة، بمعدلات يصل بعضها إلى ذروات عليا. ووجدت الدراسة على العكس من ذلك أن التعريفات الزراعية التي تتجاوز ١٠٠ في المائة نادرة في البلدان النامية.

-٣٣ - وهناك أيضاً مشكلة مستمرة، تضاف إلى ارتفاع التعريفات، هي التصعيد التعريفي. وتشير دراسة حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة إلى أنه على الرغم من تقلص مدى التصعيد التعريفي الاسمي في القطاع الزراعي، فإن أكثر من نصف فوارق الأسافين التعريفية بعد جولة أوروغواي (أي الفارق بين التعريفات المطبقة على المنتجات المجهزة والسلع الأساسية الأولية المستخدمة كمدخلات) في أسواق البلدان المتقدمة لا تزال إيجابية ويصل فيها معدل التصعيد التعريفي الاسمي إلى ١٧ في المائة في المتوسط^(١٦). ومن ثم، فلا يزال التصعيد التعريفي مثاراً للقلق لدى البلدان النامية المهتمة بتعزيز صناعات التجهيز الزراعي لديها.

-٣٤ - ولقد أصبحت ملامح التعريفات في القطاع الزراعي بعد جولة أوروغواي أكثر تعقيداً، ولا سيما في حالة البلدان المتقدمة، بسبب زيادة عدد الخطوط التعريفية لمواومة مختلف التعريفات المنطبقة على نفس المنتوج، من مثل التعريفات الموسمية، وتعريفات التزام الحصة، وتعريفات تعدى الحصة، وزيادة وتيرة استعمال التعريفات غير القيمية^(١٧). ويتبيّن من تحليل لوجهه استخدام التعريفات في البلدان المتقدمة الكبرى المتاجرة في المنتجات الزراعية أن نسبة الخطوط التعريفية الزراعية المعيّر عنها بأسس غير قيمة تتراوح من ٢٢ في المائة تقريباً (بالنسبة لكندا واليابان) وأيضاً ٤٢ في المائة (بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) إلى زهاء ٩٠ في المائة (بالنسبة لسويسرا). وتقل شفافية التعريفات غير القيمية عن التعريفات القيمية من حيث درجة التقيد التي تتطوّر عليها، كما أنها أعصى على المقارنة من بلد إلى آخر. وتقل التعريفات غير القيمية بشدة على الواردات ذات الأسعار المنخفضة. من ذلك مثلاً أن درجة التقيد التي تتطوّر عليها التعريفة النوعية تلتزم علاقة عكسية تتبع حسب سعر الوحدة للمنتج المستورد، بينما تطرد هذه العلاقة في التعريفة القيمية إزاء أسعار الوحدات كافة (بمعنى التزام نفس النسبة).

-٣٥ - وحرصاً على لا تفضي عملية تحويل التدابير غير التعريفية إلى رسوم جمركية ذات مستويات عالية إلى تخفيض لمستويات فترة الأساس في التجارة الزراعية (الفرص الراهنة للوصول إلى الأسواق)، وعلى أن تتيح بلوغ مستوى أدنى من الواردات (يعادل ٣ في المائة من الاستهلاك المحلي للمنتوج في فترة الأساس، ثم يرتفع إلى ٥ في المائة في نهاية فترة التنفيذ - "فرص الوصول الدنيا") فقد نص الاتفاق بشأن الزراعة على استحداث حصص مخصوصة بمعدلات تعريفية، تتطبق فيها الرسوم المخفضة على الواردات في حدود كمية محصصة^(١٨). وقد تأثرت فرص الوصول الفعلي إلى الأسواق إلى حد كبير بتوزيع الحصص على البلدان الموردة وبكيفية إدارة هذه الحصص. وقد حدث في حالات كثيرة توزيع مسبق لفرص الراهنة للوصول إلى الأسواق على موردين محددين على أساس أنصيبتهم السوقية في فترة الأساس أو نتيجة لمفاوضات ثنائية عقدت أثناء جولة أوروغواي. ولئن كانت فرص الوصول الدنيا متاحة من حيث المبدأ على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فإن شطراً كبيراً منها يخصّص غالباً في الواقع لبلدان موردة محددة، إما بسبب التعريفات التفضيلية (بموجب اتفاقات تجارية تفضيلية ثنائية أو إقليمية أو أقليمية) التي تنخفض معدلاتها عن المعدل المطبق في حدود الحصة، وإما بسبب أحكام الحصص التفضيلية.

-٣٦ - وقد كان لأسلوب إدارة الحصة التعريفية، المتروك لتقدير كل بلد مستورداً، تأثير كبير على إمكانية الوصول الفعلي للأأسواق. من ذلك مثلاً أن الطريقة التي وزعت بها تراخيص الاستيراد المحصص على المستوردين وأن

تطبيق شروط نوعية على الحق في الحصول على التراخيص في بعض الحالات^(٢٠) أديا إلى التأثير لا على فرص وصول الموردين من مختلف البلدان فحسب، وإنما أيضاً على مدى إمكانية ملء الحصص. وقد أبلغ عن حالات عديدة لحصص "لم تملأ تماماً" (عندما يقل اجمالي المستورد في حدود الحصة عن الكميات المرصودة حصصياً). وقد أرجع ذلك أساساً في بعض الحالات إلى قصور الطلب في السوق على الواردات. وأيا ما كان الأمر فإن تكاثر واختلاف أساليب إدارة الحصص افضيا إلى صعوبة رصد تنفيذ فرص الوصول إلى الأسواق في إطار نظام الحصة التعريفية.

-٣٧ - وما يتصل بموضوع الوصول إلى الأسواق أيضاً استخدام الحكم الوقائي الخاص الوارد في الاتفاق بشأن الزراعة. فمن بين ٣٨ بذلاً يحق لها استخدام الحكم الوقائي الخاص^(٢١)، اتخذت سبعة منها اجراءات وقائية بموجب هذا الحكم بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧. وشملت المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية المتأثرة بهذه الاجراءات قرابة من منتجات اللحوم، والألبان، والحبوب، والخضروات^(٢٢). ومن المهم التنويه بأن الحكم الوقائي الخاص الوارد في هذا الاتفاق، الذي ينطبق على المنتجات التي تحولت إلى نظام "التعريفة الجمركية" وحدها، يختلف عن الأحكام الوقائية العامة الواردة في اتفاق الغات لعام ١٩٩٤، من حيث أن الاجراء الوقائي الخاص (أي تطبيق رسم اضافي) يمكن أن يتخد تلقائياً في مواجهة واردات محددة، وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في المادة ٥ من الاتفاق بشأن الزراعة دون حاجة إلى اثبات حدوث ضرر جسيم لصناعة محلية أو إلى اجراء مشاورات مع أي بلد مورد. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن كثيراً من المنتجات المحددة في الحكم الوقائي الخاص تفرض عليها تعريفات الذروة؛ ومن هنا فإن الحكم الوقائي الخاص يوفر في الواقع حماية اضافية لمنتجات تحظى فعلاً بمستوى عال من الحماية.

-٣٨ - وهناك، في مجال الوصول إلى الأسواق، خيارات عديدة ربما تكون جديرة بالاعتبار، من منظور البلدان النامية، لمواصلة مسيرة الاصلاح الزراعي في المفاوضات المقبلة. ومن المرجح أن يكتسي تحسين شفافية التعريفات الزراعية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية بسبب ما يعوز هذه البلدان من قدرة على الوصول إلى المعلومات وعلى تجهيزها. ويمكن، على أقل تقدير، تحسين الشفافية إذا أفضت المفاوضات المقبلة إلى تحويل جميع التعريفات غير القيمية في القطاع الزراعي إلى تعريفات ذات معدلات قيمة. ومما يساعد على ذلك مواصلة تبسيط الجداول التعريفية بخفض أو إلغاء عدد من التعريفات المتعددة المطبقة على نفس المنتوج، وما يرتبط بذلك من تعريفات موسمية وغير موسمية. وربما كان أفضل خيار، من منظور البلدان النامية، لمعالجة مشكلة الذري التعريفية والتعريفات المفرطة في العلو الناتجة عن التحول إلى نظام "التعريفة الجمركية"، هو الاتفاق على استخدام صيغة تخفيفية للتعريفة يترتب عليها أثر تنسيقي تعريفياً (من مثل "الصيغة السويسرية" المستخدمة أثناء جولة طوكيو). وينبغي لصيغة التنسيق أن تصمم من أجل خفض التصعيد التعريفى، بما في ذلك توفير أكمل قدر من التحرير للمنتجات الاستوائية المجهزة.

-٣٩ - ويمكن إفاده البلدان النامية من تحسينات عديدة يمكن إدخالها في نظام الحصة التعريفية، إذ يمكن، على الأقل، زيادة حجم الواردات بموجب الحصة التعريفية زيادة كبيرة. ويمكن الجمع بين ذلك وبين اجراء تخفيضات في

معدلات تعدى الحصة وخفض أو إلغاء المعدلات المطبقة على الحصة نفسها. ويمكن أن تشفع هذه التدابير بتحسين للضوابط التي تحكم نظام توزيع وإدارة الحصص. وينبغي لهذه الاصلاحات أن تضمن زيادة فرص الوصول الفعلية المتاحة للبلدان النامية المصدرة - التقليدية والجديدة أيضاً - بالنسبة للمنتجات المعنية. وأخيراً، ربما يكون في صالح البلدان النامية أن تلغى التدابير الوقائية الخاصة في مجال الزراعة أو أن يفضي الأمر إلى تخفيض مستوياتها إلى حد كبير.

جيم - إعانت التصدير

٤٠ - بروزت فيما يتعلق بإعانت التصدير حقيقة مترابطان بوصفهما قضيتين تستحقان النظر في المفاوضات المقبلة. أولهما، أنه على الرغم من تخفيض الالتزامات الذي تحقق في جولة أوروغواي، فسوف يبقى قدر كبير من إعانت التصدير (من حيث الحجم والصرف من الميزانية) قائماً في البلدان المسموح لها باستخدامها، ولا سيما البلدان المتقدمة، بعد تنفيذ الاتفاق بشأن الزراعة^(٢٣). وثانية الحققتين هي أن بعضً من أعضاء منظمة التجارة العالمية يملكون حق استخدام إعانت التصدير (وإن كان في حدود مستويات ثابتة)، بينما لا يملك ذلك بعض آخر منها (ولا سيما معظم البلدان النامية)، خلا البلدان النامية المستثناء بموجب الفقرتين (د) و(ه) من المادة ٩^(٢٤). وسوف تشكل الزيادة الكبيرة في تخفيض، أو الغاء، إعانت التصدير خطوة في اتجاه تهيئة مجال أعدل في التعامل وانصاف أكمل بين أعضاء منظمة التجارة العالمية في مجال المنافسة التصديرية. على أن الأمر سوف يتطلب الاعتراف بالآثار السيئة المترتبة على ذلك في الأجل القصير بالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء ومعالجتها^(٢٥). كذلك، ينبغي لأية مفاوضات حول ضوابط ائتمانات التصدير الزراعية أن تأخذ في حسبانها تماماً احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، وفقاً للقرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الاصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء.

DAL - الدعم المحلي

٤١ - على الرغم من أن الالتزام بخفض الدعم المحلي المشوه للتجارة كان من أهم الانجازات التي حققها الاتفاق بشأن الزراعة، فقد أبرزت التجربة حتى الآن عدداً من المشاكل فيما يتصل بتنفيذ هذا الالتزام. فأولاً، رغم التخفيضات المتفق عليها (٢٠ في المائة من جانب البلدان المتقدمة و١٣ في المائة من جانب البلدان النامية) في فترة الأساس (١٩٨٦ - ١٩٨٨) فإن مستويات مقدار الدعم الكلي المسموح بها سوف تظل عالية. يضاف إلى ذلك أن توزيع مقدار الدعم الكلي بين أعضاء منظمة التجارة العالمية (وخاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية) لا يزال بالغ الانحراف. فقد أبى للبلدان المتقدمة ما يقرب من ١٤٦ مليار دولار للدعم المحلي، أي ما يقدر بنسبة ٩٠ في المائة من إجمالي مقدار الدعم الكلي المنطبق على كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية. ولم تقم سوى ١ بلدان نامية بحساب منهجه لمقدار الدعم الكلي في فترة الأساس. أما البلدان الباقية فكان مستواها صفرياً^(٢٦). وتقل مبالغ المطالبات بالنسبة لأغلبية البلدان النامية التي أخذت بنهج مقدار الدعم الكلي في فترة الأساس عن ٢٠ في المائة من الناتج الزراعي المحلي الإجمالي في كل منها، بينما تجاوز مقدار الدعم الكلي ٥٠ في المائة من الناتج الزراعي

الم المحلي الاجمالي في حالات كثيرة^(٢٧). ومن ثم، فمن المحتمل أن تحرم معظم البلدان النامية (سواء أخذت أم لم تأخذ بنهج مقدار الدعم الكلي في فترة الأساس) من استخدام بعض سياسات الدعم في المستقبل.

٤٢ - ومن القضايا أو المشاكل الأخرى المتصلة بالالتزامات الدعم المحلي الطبيعية الجمعية (غير المحددة بمنتج)
لتزام التخفيض، واستبعاد مدفوّعات العجز وتحديد الانتاج (أي اعفاءات الإطار الأزرق) من حساب مقدار الدعم
الكلي، وضرورة التوصل إلى تعريف أدق للسياسات التي تؤهل للاندراج في الإطار الأخضر (أي السياسات ذات
"التأثير الأدنى على الانتاج والتجارة")، وللقضايا والأخطاء التقنية في احتساب مقدار الدعم الكلي (بما في ذلك
تعريف الانتاج المؤهل، وتدابير التكيف مع التضخم، والأساس النقدي، ومعاملة المقادير السلبية للدعم الكلي)^(٢٨)،
وسبل معالجة الشواغل غير التجارية المشروعة للبلدان (انظر المناقشة الواردة أدناه).

٤٣ - وربما يجدر النظر في خيارات عديدة في مجال الدعم المحلي من منظور البلدان النامية، حتى يمكن موافقة
مسيرة الاصلاح الزراعي. ومن هذه الخيارات اجراء زيادة أخرى كبيرة في مقادير الدعم الكلي، والغاء المستوى
الأدنى بالنسبة للأعضاء الذين تعلو لديهم مستويات مقدار الدعم الكلي، والحد كثيراً من تدابير الإطار الأزرق أو
إلغاؤها، وتضييق معايير السياسة الازمة للدخول في الإطار الأخضر معأخذ الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان
النامية في الحسبان تماماً^(٢٩)، والسماح للبلدان النامية بإعادة احتساب مقادير الدعم الكلي لديها أو رفع المستوى
الأدنى لديها إلى ٢٥ - ٢٠ في المائة (متى كان هذا سائغاً لتشجيع زيادة انتاج السلع الغذائية الأساسية)، وتصحيح أو
توضيح المشاكل المنهجية في احتساب مقدار الدعم الكلي على نحو يواتي البلدان النامية.

هاء - القضايا الأفقية وقضايا أخرى

٤٤ - بالإضافة إلى القضايا التي نوقشت توًا فيما يتصل بالدروب الرئيسية لبرنامج الاصلاح التي رسمها الاتفاق
بشأن الزراعة، يوجد عدد من القضايا الأفقية وقضايا أخرى تتسم بالأهمية من المرجح أن تطرح في المفاوضات
المقبلة بشأن الزراعة. وتشمل هذه القضايا ما يلي: تجدد النقاش حول الشواغل غير التجارية، والتعبير المناسب عن
المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في مجال الزراعة، واجراءات المتابعة الملموسة للقرار الوزاري بشأن
التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الاصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية
للأغذية، والصلة بقضايا الصحة البشرية والنباتية، والصوابط المتعلقة بالأنشطة التجارية الحكومية، وأنشطة شركات
القطاع الخاص التي قد تشوّه التجارة أو مستقبل شرف السلام.

٤٥ - وتدور المداولات المستجدة بشأن الشواغل غير التجارية حول معرفة ما إذا كان للبلدان مقاصد زراعية
محليّة مشروعة ينبغي مراعاتها في الجهد الذي تبذل من أجل تحقيق الهدف الطويل الأجل المتفق عليه وهو ارساء
نظام تجاري للزراعة يكون عادلاً وسوقياً المنحى. ويقول مؤيدو الشواغل غير التجارية إن النشاط الزراعي لا
يقتصر على إنتاج سلع تداول في السوق فحسب (الإنتاج الزراعي العادي) وإنما يوفر أيضاً للمجتمع سلعاً وخدمات
ذات منفعة عامة تعتبر منتوجاً مشتقاً ("أثر خارجي ايجابي") للنشاط الزراعي. وتشمل سلع المنفعة العامة هذه الفوائد
البيئية (من مثل صون المناظر الطبيعية، والحماية من الأخطار والكوارث الطبيعية، وصيانة التنوع البيولوجي،

(الخ)، والتنمية الريفية (من مثل ضمان العمل لأهل الريف وتحقيق التوازن في توزيع الدخل الإقليمي)، والأمن الغذائي، وإسهام الزراعة في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية^(٣٠). وقد اصطلاح على تسمية هذا الدور المتعدد "بالتعدد الوظيفي" للزراعة. وتختلف الأهمية المعلقة على كل عنصر من هذه العناصر من بلد إلى بلد، رهناً بالفروق الجغرافية والمناخية والثقافية بينها.

٤٦- واحتاجت بعض البلدان، وخاصة البلدان المتقدمة المستوردة الصافية للأغذية، بضرورة مراعاة التعدد الوظيفي للزراعة في التخفيفات المقبلة للدعم والحماية الزراعيين، بما أنه ينبغي موازنة الآثار الخارجية الإيجابية الناشئة عن النشاط الزراعي بالكافأة التوزيعية المرتفعة بسبب تحرير التجارة الزراعية. واحتاجت البلدان المصدرة الرئيسية (أي مجموعة كيرنز والولايات المتحدة) من ناحيتها بأنه ينبغي ألا تصبح الشواغل غير التجارية عقبة جديدة تحول دون التوصل إلى التزامات تخفيض أخرى كبيرة. وهي ترى أن القضايا التي عينت بوصفها شواغل غير تجارية يمكن أن تعالج على نحو أفضل في الإطار الذي توفره معايير الإطار الأخضر. واحتاجت بلدان أخرى بضرورة التعبير عن الشواغل غير التجارية في الالتزامات المتعلقة لا بالدعم المحلي فحسب وإنما أيضاً بالوصول إلى الأسواق.

٤٧- وتخالف الأدوار الاجتماعية الاقتصادية للقطاع الزراعي في اقتصادات كل من البلدان المتقدمة والنامية. والشأن في ذلك أن هناك شريحة كبيرة من سكان البلدان النامية لا تزال تكسب معيشتها من القطاع الزراعي، بينما أن الشريحة السكانية التي تفعل ذلك في البلدان المتقدمة تقل عن ٥ في المائة من القوة العاملة. يضاف إلى ذلك أن استهلاك الأغذية يستوعب شطراً كبيراً من إجمالي دخول الأسر في البلدان النامية، بينما هو يشكل في البلدان المتقدمة نسبة صغيرة ومتناقصة. ومن هنا فإن أي تغيير، ولو كان صغيراً، في فرص العمل الزراعية، أو الأسعار، يمكن أن يكون له تأثيرات اجتماعية اقتصادية كبرى في البلدان النامية. وتحصر الحاجة بالنسبة لمعظم البلدان النامية في رفع مستوى الانتاجية الزراعية وزيادة الانتاج، وخاصة في قطاع الأغذية الأساسية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الذي يهم معظم البلدان المتقدمة هو البقاء على تعادل الدخول بين النسبة الصغيرة من القوة العاملة في الزراعة والأخرى العاملة في الصناعة. ومن هنا، فإن هذه الفوارق الأساسية في الأدوار الاجتماعية الاقتصادية للقطاع الزراعي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية تثير الشك فيما إذا كانت أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الحالية الواردة في الاتفاق بشأن الزراعة تكفي لتلبية الاحتياجات والظروف التي تتفرد بها البلدان النامية^(٣١). وربما يحتاج الأمر في المفاوضات المقبلة إلى توضيح مفهوم المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في مجال الزراعة، متى أمكن التدليل على الحاجة إليها.

٤٨- ويلبي النقص في الانتاج الزراعي المحلي عن المتطلبات الغذائية في كثير من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء عن طريق واردات الأغذية التجارية والمعونة الغذائية عموماً. على أنه حدث في الأعوام الأخيرة (بين ١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٧-١٩٩٨) أن اضطرت هذه البلدان إلى استيراد مقدار أضخم من السلع الغذائية الأساسية بشروط تجارية، بسبب انخفاض المعونة الغذائية المسلمة إليها بأكثر من ٥٠ في المائة^(٣٢). وتتوقف قدرة هذه البلدان على تمويل الواردات التجارية العادي من هذه المواد الغذائية الأساسية، وبشكل حاسم، على نمو

اجمالي حصائل صادراتها، باعتبارها المحدد الأساسي لقدرتها على الاستيراد وعلى التغيرات التي تطرأ على قيمة وارداتها الغذائية بسبب العوامل السعرية بصفة خاصة. وقد سارت هذه المتغيرات جمِيعاً في اتجاهات معاكسة عموماً خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك فإن المؤسسات المالية الدولية لم تقرر شيئاً خاصاً لمعالجة الصعوبات المالية القصيرة الأجل الناشئة عن جولة أوروغواي، التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء فيما يتصل بالواردات الغذائية. وتقول هذه المؤسسات إن هذا الوضع يعود أساساً إلى الصعوبات التقنية التي تواجه في تحديد الأثر الدقيق لتنفيذ الاتفاق بشأن الزراعة على أسعار الغذاء العالمية. ومن هنا، فمن المرجح أن تطرح بالنسبة لهذه البلدان في المفاوضات المقبلة قضية وجوب النظر في وضع تدابير ملموسة لمعالجة مشكلة عدم كفاية الانتاج الغذائي والآثار السلبية لبرنامج الاصلاح فيما يخصها.

- ٤٩ - وثمة قضية عامة أخرى يتبعها معالجتها، وهي تتصل بالادراك الجماهيري المتامن ضرورة تدابير الصحة البشرية والنباتية، وامكان التعسف فيها للتوصل إلى شكل جديد من الحماية. ويقر الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة البشرية والنباتية للبلد بجواز تطبيق تدابير أشد تقيداً من المعايير الدولية المتصلة بهذا الموضوع، وإنما فقط عندما تستند تلك التدابير إلى أدلة علمية سليمة. وقد ثارت صعوبات عندما قامت البلدان، التي تذرعت "بمبادئ التحوط"، بتطبيق تدابير على استيراد المنتجات التي يشتبه في إضرارها بالصحة، بالرغم من استمرار الجدل حول الدليل العلمي لهذا الخطر^(٣٢). ولا بد من وضع إجراءات واضحة في هذه الحالات لتلافي تدني معايير السلامة الغذائية المقررة محلياً، والحرص في نفس الوقت على منع أي استخدام حمائي لتدابير الصحة البشرية والنباتية. وينبغي أيضاً العثور على سبل لضمان مشاركة البلدان النامية على نحو أفضل في عملية وضع المعايير.

- ٥٠ - وقد أفضت غلبة المؤسسات التجارية الحكومية في القطاع الزراعي ومشاركتها في بعض البلدان في تنفيذ التزامات الوصول إلى الأسواق بموجب نظام الحصة التعرفية إلى تجديد الاهتمام بضوابط منظمة التجارة العالمية لأنشطة هذه المؤسسات^(٣٤). ولئن كان في الوسع تحسين "التفاهم بشأن تفسير المادة السابعة عشرة من الاتفاق العلم للتعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤" لمكافحة الممارسات الاحتكارية على نحو أرجع، فإنه ينبغي الاعتراف بأن في إمكان الدور التجارية الخاصة الكبرى (سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص أو العام) اسعة استغلال نفوذها السوقي. وقد يكون من الصالح، من منظور البلدان النامية، أن توجد ضوابط متعددة الأطراف تغطي الممارسات المناهضة للمنافسة لدى القطاع الخاص والمؤسسات التجارية الحكومية على حد سواء.

- ٥١ - وهناك أخيراً مسألة تستحق الذكر بوجه خاص وهي الوضع، فيما يتعلق بالزراعة، الذي تواجهه البلدان التي تتضم الآن إلى منظمة التجارة العالمية^(٣٥). فعلى الرغم من أن الزراعة تلعب دوراً هاماً في اقتصادات معظم هذه البلدان، فإن السياسات الزراعية والتجارية المتصلة بالزراعة في هذه البلدان لم توضع بعد، بل لم تحدد، في حالات كثيرة. ولا تملك بلدان منضمة كثيرة ممارسة مستقرة ل توفير الدعم المحلي للزراعة، ولا تزال في سبيلها إلى تحديد المستويات والأشكال المثلث لها الدعم. هذا، في الوقت الذي تستند فيه الضوابط في الاتفاق بشأن الزراعة إلى السياسات والممارسات المحددة والقديمة العهد المعمول بها لدى البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. من ذلك مثلاً أن عملية اختيار فترة أساس مناسبة لحساب مقدار الدعم الكلي تثير إشكالاً. يضاف إلى ذلك أنه نظراً لعدم

وجود قواعد واضحة المعالم في الاتفاق بشأن البلدان المنضمة، فإن النهج الذي تلتزم به بعض البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هو أن أحكام الاتفاق لا تتطابق إلا على الأعضاء الأصليين في المنظمة، ومن ثم يتبع أن تخضع شروط الانضمام بالنسبة للبلدان الراغبة في الانضمام للتفاوض ولمستوى أعلى كثيراً من الالتزامات. والواقع أن مستوى هذه الالتزامات لا يبني يرتفع. ففي حالات الانضمام التي حدثت في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على سبيل المثال، أتيح للبلدان الطالبة استخدام ضمانات وقائية خاصة، ولكن لم يتحقق ذلك لأي بلد في الحالات الأخيرة. وفي مجالات أخرى، ضغط على البلدان التي انضمت حديثاً للتقييد بالالتزامات الدنيا فيما يتصل بالدعم المحلي وبتنمية اعانت التصدير لديها في مستوى صفرى. يضاف إلى ذلك أنه تعذر على البلدان النامية المنضمة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً الاستفادة من أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في الاتفاق. ومن هنا، فقد حدث اختلال كبير في الحقوق والالتزامات الأساسية للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، يتبعه تصحيحه في المفاوضات الزراعية المقبلة في ضوء الطبيعة الانتقالية للاتفاق بشأن الزراعة.

ثالثا - الاستنتاجات

-٥٢ يرد فيما يلي موجز للمسائل الأساسية التي تهم البلدان النامية في المفاوضات المقبلة بشأن الزراعة.

ألف - الوصول إلى الأسواق

التخفيضات التعرفية والملاحم التعرفية:

أي منهج لتخفيض التعرفيات الزراعية سوف يكون أوتى الصادرات البلدان النامية، في ضوء استمرار الذرى التعرفية والتصعيد التعرفيفي في أسواق البلدان المتقدمة؟

أي نوع من المعاملة الخاصة والتفضيلية سوف يدعم بالفعل التخفيضات التعرفيفية في البلدان النامية؟ وكيف ينبغي صياغته؟

ما هي التدابير التي تقضي إلى الحد من تعقد هيكل التعرفيات الزراعية (مثل المعدلات غير القيمية والتصنيف المتعدد للخطوط التعرفيفية) في كثير من البلدان المتقدمة؟

فرص الوصول إلى الأسواق (الحصص المخصصة بمعدلات تعرفيفية)

هل ينبغي أن تتضمن الحصص المخصصة بمعدلات تعرفيفية فترة انتهاء تدريجي في صلتها على نسق الفترة المستخدمة في الانهاء التدريجي لاتفاق المنسوجات المتعددة الألياف (بمعنى هل ينبغي زيادة كمية الحصة تدريجياً حتى ينصرف المعدل المطبق في حدود الحصة إلى كافة الواردات)؟

هل يمكن تخفيض أو الغاء المعدلات التعريفية المطبقة في حدود الحصة لتحسين فعالية فرص الوصول إلى الأسواق؟ هل ينبغي أن يكون هناك سقف للمعدلات التعريفية المطبقة في حدود الحصة؟

هل ينبغي الغاء الحصص المخصوقة بمعدلات تعريفية ذات الأداء القاصر (أي الحصص التي لم تملء بسبب قصور الطلب المحلي) وهل ينبغي أن تكون التعريفية المطبقة في حدود الحصة هي المعدل الوحيد القابل للانطباق؟

ما هي الخطوط التوجيهية لإدارة الحصص المخصوقة بمعدلات تعريفية التي تؤدي إلى تخفيف الأثر المترتب على عدم ملء الحصة؟

ما هي القواعد التي يمكن أن تفضي إلى تحسين التوزيع الفرعي للحصص التعريفية الواسعة الحدود بين المنتجات المحددة؟

هل ينبغي أن تدار كافة فرص الوصول إلى الأسواق على أساس حكم الدولة الأولى بالرعاية (معنى هل ينبغي أن يفتح باب فرص الوصول الراهنة لموردين آخرين)؟ وهل عاد التوزيع التفضيلي للحصص المخصوقة بمعدلات تعريفية على الشركاء في الاتفاques التجارية بفائدة على البلدان النامية؟

ما الذي يمكن عمله للتعبير بصورة ملموسة عن الالتزام الوارد في ديباجة الاتفاق بشأن الزراعة والذي يقضي بأن تقوم البلدان المتقدمة الأعضاء، عند تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، بزيادة تحسين فرص وشروط وصول المنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية؟

الضمادات الخاصة والتدابير الأخرى

هل ينبغي توسيع الضمادات الخاصة في مسيرة الاصلاح الزراعي التالية؟ وهل يمكن مَدّ الحق في استخدام هذه التدابير إلى البلدان النامية التي لم تصل إليها، بالنسبة لعدد مختار ومحدود من السلع الغذائية الأساسية؟

باء - الدعم المحلي

ما هي أفضل طريقة للتوصل إلى مزيد من التخفيضات في الدعم المحلي؟ وهل ينبغي للالتزامات التخفيض أن تنصب على منتجات محددة؟ وكيف ينبغي حل المشاكل التقنية المرتبطة باحتساب مقدار الدعم الكلي (من مثل معاملة مقادير الدعم الكلي "السلبية"، وتعريف التضخم "المفرط" واختيار أساس سعر الصرف)؟

هل ينبغي السماح للبلدان النامية التي لم تقدم التزامات بتخفيض مقادير الدعم الكلي باعادة حساب مقادير الدعم الكلي لديها بالنسبة للفترة المقبلة؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فهل يمكن رفع الحد الأدنى لتلك البلدان النامية إلى مستوى أعلى، وفي حالة الايجاب، ففي ظل أية ظروف؟

ما هي أنواع المعاملة الخاصة والفضيلية في مجال الدعم المحلي التي يحتاج لها لدعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي في البلدان النامية؟

هل ينبغي السماح بمواصلة تدابير الإطار الأزرق (التي تهم الآن عضوين فقط فيما يبدو، الجماعات الأوروبية، النرويج، وسلوفاكيا)؟

كيف السبيل إلى تعديل معايير الإطار الأخضر لدمج الاحتياجات والظروف التي تتفرد بها البلدان النامية في التنمية الزراعية؟

كيف ينبغي معالجة الشواغل غير التجارية المرتبطة "بالتعدد الوظيفي"؟

جيم - اعانت التصدير

هل ينبغي الغاء إعانت التصدير تماماً بأسلوب متدرج في غضون فترة زمنية متفق عليها؟

إذا أبيحت إعانت التصدير، ما هو النهج الذي ينبغي سلوكه لخفض مستواها بقدر كبير؟ وما هي أنواع التدابير المانعة من التحايل التي ينبغي وضعها؟

كيف يمكن إعادة تشيط المفاوضات المتعلقة بائتمانات التصدير وضمانات ائتمانات التصدير؟ وما هي القضايا التي ينبغي للبلدان النامية، المستوردة والمصدرة، متابعتها

دال - القضايا الأفقية وقضايا أخرى

- ما هي جوانب المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية التي يتطلب الأمر مواعمتها حتى يستجاب على نحو أفضل لاحتياجاتها الخاصة؟
- هل ينبغي استحداث آلية لرصد وتقييم تنفيذ وفعالية المعاملة الخاصة والتفضيلية؟
- ما هي التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لتنفيذ الإعلان الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء؟
- ما هي التدابير الصالحة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء التي ينبغي أن ترافق زيادة تخفيض (أو إلغاء) إعانت التصدير وضوابط ائتمانات التصدير؟
- ما هو تأثير المؤسسات التجارية الحكومية على التجارة الزراعية في البلدان النامية، وما هي القواعد، إن كان ثمة قواعد، التي ينبغي وضعها لضبط أنشطتها فيما يتصل بإدارة الحصص المخصصة بمعدلات تعريفية، والدعم المحلي، وإعانت التصدير؟
- ما هو الأثر الذي خلفته أنشطة الشركات التجارية الكبرى في القطاع الخاص على التجارة الزراعية للبلدان النامية؟ هل كان هناك استغلال للنفوذ السوفي يسوغ وضع قواعد للمنافسة في القطاع الزراعي؟
- كيف ينبغي معالجة الصلة بين الحماية البيئية والزراعة (أو بالأحرى التنمية المستدامة للزراعة)؟
- هل ينبغي تمديد شرط السلام (المادة ١٣ من الاتفاق بشأن الزراعة، المعروفة "ضبط النفس الضروري") إلى ما بعد عام ٢٠٠٣؟

الحواشى

(١) البنك الدولي، *World Development Indicator 1998 (CD-ROM)*.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

الحواشى (تابع)

(٤) انظر منظمة التجارة العالمية، *Annual Report 1998: International Trade Statistics*, Geneva, World Trade Organization.

(٥) بدأ من منتصف عام ١٩٩٧ هبوط مؤشرات الأسعار الجارية للأغذية، والمشروبات الاستوائية والمواد الخام الزراعية حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٩٣. وقد هبطت الأسعار بين حزيران/يونيه ١٩٩٧ ونهاية ١٩٩٨ بنسبة ٢٢ في المائة في القمح، و٣٨ في المائة في البن، و٣٠ في المائة في القطن، و٣٧ في المائة في المطاط.

(٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *The Uruguay Round Agreement on Agriculture and Processed Agricultural Products*, 1997.

(٧) انظر الدراسة المشتركة التي أعدتها الأمانة الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/E/55، أيار/مايو ١٩٩٨.

(٨) للاطلاع على بحث أوفى انظر الأونكتاد، *报 告 书 商 贸 和 发 展*، ١٩٩١، الجزء الثاني؛ وأيضاً الأونكتاد، *报 告 书 1997 年 度 发 展 国 家*، ١٩٩٧، الجزء الثاني.

(٩) منظمة الأغذية والزراعة، *Production Yearbook*, Volume 51, 1998.

(١٠) للاطلاع على بحث أوفى، انظر الأونكتاد *Strengthening the Participation of Developing Countries in World Trade and the Multilateral Trading System*, Chap. II, TD/375/Rev.1.

(١١) الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، *The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations market access for goods and services: overview of the results*, 1994.

(١٢) المصدر: منظمة التجارة العالمية، *Trade Policy Review*, Geneva, World Trade Organization.

(١٣) المرجع نفسه.

الحواشى (تابع)

(١٤) منذ دخول الاتفاق بشأن الزراعة حيز النفاذ، ثار أكثر من ٤٠ نزاعاً بقصد التجارة في المنتجات الزراعية (أي ثلث إجمالي المنازعات تقريباً) عرضت على آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. وانطوت هذه المنازعات على مسائل من قبيل: إدارة الحصة التعريفية، التصنيف التعريفى، الأفضليات التعريفية الخاصة، انتهاك التعريفات المثبتة، رسوم مكافحة الإغراق، الرسوم التوعوية، الإجراءات الوقائية، القيد الكمية، إعانت التصدير، الإعانات المحلية، القيد على النقل العابر وعلى الدخول، تدابير الصحة البشرية والنباتية بما في ذلك مسائل تتصل بالتكنولوجيا الحيوية (الهورمونات)، وممارسات الاختبار والتفتيش، جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، مسائل تتصل بالمعاملة الوطنية.

(١٥) تحل الدراسة الهيكلية التعريفية بعد جولة أوروغواي في الاتحاد الأوروبي، والبرازيل، وجمهورية كوريا، والصين، وكندا، وมาيلزيا، والولايات المتحدة، واليابان. انظر الدراسة المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن *The Post Uruguay Round Tariff Environment for developing country Export* (TD/B/COM.1/14), 1997.

(١٦) انظر Lindland, J., "The Impact of the Uruguay Round on Tariff Escalation in Agricultural Products", ESCP, FAO, 1997. It should be also noted that a negative أيضاً أن الفارق الاسفيني السالب للتعريفة يمكن أن يفضي إلى تصعيد تعريفى موجب من حيث المعدل الفعلى للحماية، الذي يأخذ في اعتباره القيمة التي تضيفها المنتجات المعنية للمنتجين المحليين.

(١٧) تتضمن التعريفات غير القيمية التعريفات النوعية وهي عبارة عن مبلغ نقدي ثابت لكل وحدة مادية من المنتج المستورد (٢٠ دولار للكيلوغرام مثلاً)، والمعدلات المركبة (جمع بين التعريفة القيمية والتعريفة النوعية) والمعدلات المختلطة (المعدل القيمي أو المعدل النوعي، أيهما أعلى).

(١٨) تغطي نسبة تقرب من ٧٠ في المائة من إجمالي عدد الحصص التعريفية (٣٦٦) المطبقة بموجب الاتفاق الراهن بشأن الزراعة المنتجات التالية: الفواكه والخضروات (٢٥,٦ في المائة من المجموع)، ومنتجات اللحوم (١٨,٢ في المائة)، والحبوب (١٥,٧ في المائة)، ومنتجات الألبان (١٣,٤ في المائة). وتستأثر تسعة بلدان تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنحو ٣٨ في المائة من إجمالي عدد الحصص التعريفية.

(١٩) لا تتطوّي جداول الالتزامات لدى معظم الأعضاء على تمييز بين فرص الوصول الدنيا والجارية.

(٢٠) من ذلك مثلاً جواز منح تراخيص الاستيراد لمنظمات المنتجين أو المؤسسات التجارية الحكومية التي قد تتأثر بسياسة الحكومة في مجال الرقابة على السوق المحلية. وقد تفرض شروط من مثل الشراء المتلازم للمنتجات المحلية تلحق بالترخيص المنوح للواردات في حدود الحصة.

الحواشي (تابع)

(٢١) البلدان الـ ٣٨ هي البلدان الأعضاء التي حولت تدابيرها غير التعريفية إلى تعريفات جمركية. ولاحظ أن نحو ٦٠ بلداً ناماً و ٢٢ بلداً من أقل البلدان نمواً من اختارت نهج تثبيت السقف ليست مؤهلة لأن استخدام الحكم الوقائي الخاص.

(٢٢) استناداً إلى الإخطارات الواردة إلى لجنة الزراعة في ١٩٩٧-١٩٩٥ فقد تذرعت البلدان التالية بالحكم الوقائي الخاص استناداً إلى الأسعار: الاتحاد الأوروبي (قطع الطيور المخلية من العظم والمجمدة، قطع الديوك الرومية المخلية من العظم، مستحضرات الدجاج غير المطبوخة بخلاف الديوك الرومية، السكر، ودبس السكر)؛ اليابان (بعض أنواع النشا، مسحوق اللبن، مصل اللبن، حبوب الأذوكي)؛ جمهورية كوريا (الحنطة السوداء، نشا القمح، نشا البطاطة الحلوة، الفول السوداني)؛ بولندا (بعض الزهور المقطوفة، السكر الأبيض)؛ الولايات المتحدة (مسحوق اللبن المحلي، الزبد، بعض أنواع الجبن، الفول السوداني غير المقشور، السكر، مسحوق الكاكاو، العجائن، مستحضرات اللبن، المشروبات المعتمدة على اللبن). وتذرعت البلدان التالية بالحكم الوقائي الخاص استناداً إلى الأحجام: الاتحاد الأوروبي (الطماظم، الخيار، البرتقال بما في ذلك الكليمتينين واليوسفى الليمون، التفاح، الأ JACKS)؛ اليابان (الحرير الخام، الخنازير الحية ولحوم الخنازير، اللبن المكثف، الإينولين، اللبن والقشدة، مخيض اللبن)؛ بولندا (الطماظم المستحضر أو المحفوظة)؛ الجمهورية السلوفاكية (البوظة). (اتخذت رومانيا أيضاً إجراء بموجب الحكم الوقائي الخاص في ١٩٩٧، ولكن تفاصيل المعلومات لم تكن متاحة وقت إعداد هذه الوثيقة).

(٢٣) ضمت البلدان الـ ٢٨ الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي أبلغت عن إعانت تصدير في فترة الأساس وتقيدت بالالتزامات تخفيض ٨ بلدان نامية. والبلدان المتقدمة هي البلدان الغالبة في تقديم إعانت التصدير. من ذلك، أن الحجم الكلي لل الصادرات المعانة في فترة الأساس لديها بلغت نسبته المئوية في عام ١٩٩٢ إلى الصادرات العالمية ٤٠ في المائة بالنسبة للقمح، و ١٨ في المائة بالنسبة للحبوب الخشنة، و ٥٢ في المائة بالنسبة للزبد، و ١٦ في المائة بالنسبة للحم الخنزير، و ٤ في المائة بالنسبة لحم البقر و ٢٠ في المائة بالنسبة للسكر. انظر الأونكتاد، تموز/يوليه ١٩٩٥. TD/B/WG.8/2/Add.1

(٢٤) يحظر على البلدان التي لم تشر إلى استخدام إعانت التصدير في فترة الأساس أن تستخدم هذه الإعانت.

(٢٥) يتبيّن من تحليل لمنظمة الأغذية والزراعة أن تجاوز الزيادة في الأسعار العالمية للحبوب واللحوم للاتجاه العام في ١٩٩٧-١٩٩٥، مع ما ترتب على ذلك من ارتفاع في قيمة واردات الحبوب لدى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية يعزى في جانب منه إلى تنفيذ الاتفاق بشأن الزراعة، ولا سيما تنفيذ التخفيضات في إعانت التصدير والدعم المحلي. انظر منظمة الأغذية والزراعة *Assessment of the Import of Agricultural Markets, CCP 99/12, October 1998.*

الحواشي (تابع)

(٢٦) وتضم هذه البلدان البرازيل، وتايلند، وتونس، وجمهورية كوريا، وجنوب إفريقيا، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمغرب، والمكسيك.

P. Konandreas and J. Greenfield, "Uruguay Round commitments on domestic support: their implications for developing countries", Food Policy, vol. 21, No. 4/5 September/November 1996.

(٢٧) يحسب عنصر الدعم السعري في مقياس الدعم الكلي في كل سنة بوصفه الفارق بين السعر المدار المطبق والسعر المرجعي الخارجي الثابت اسماً في العملة المحلية (المتوسط ١٩٨٦-١٩٨٨). ومن هنا يواجه البلد تخفيضاً في مقدار الدعم الكلي بالقيمة الحقيقة إذا مرّ بفترة تضخم كبير منذ فترة الأساس. ومع أن الاتفاق بشأن الزراعة ينص على وجوب إيلاء الاعتبار الواجب للتضخم "المفرط" عند تنفيذ التزامات الدعم المحلي (المادة ٤-١٨) فهو لا يعني المقصود بالتضخم المفرط، ولا متى ولا كيف يمكن تنفيذ الالتزام الأولي بسبب التضخم المفرط. وهناك مشكلة أخرى، وهي أن مقدار الدعم الكلي المرتبط بمنتج محدد قد يكون سلبياً متى هبط السعر المدار عن مستوى السعر المرجعي الخارجي. والتساؤل هو عما إذا كان ينبغي طرح مثل هذا الرقم من إجمالي مقدار الدعم الكلي الراهن. وقد قالت بعض البلدان النامية إنه بما أن مقدار الدعم الكلي هو، بحكم التعريف، مجموع كافة الإعانات والضرائب، وأن أي مقدار سلبي للدعم الكلي يعبر ضمنياً عن ضريبة مفروضة على المزارعين، فالمفروض أن يدخل ذلك في حساب مجموع مقدار الدعم الكلي.

(٢٩) تتضمن تدابير الإطار الأخضر: الخدمات العامة (البحوث، مكافحة الآفات والأمراض، خدمات التدريب، خدمات التفتيش، خدمات التسويق والترويج، خدمات الهياكل الأساسية)؛ المخزونات العامة لأغراض الأمن الغذائي؛ المعونة الغذائية المحلية؛ دعم الدخول المنفصل؛ برامج التأمين على الدخول وشبكة الأمان بالنسبة للدخول؛ مدفوعات الإغاثة من الكوارث الطبيعية؛ مساعدات التكيف الهيكلي؛ المدفوعات في إطار البرامج البيئية؛ المدفوعات في إطار برامج المساعدة الإقليمية. يضاف إلى ذلك أنه تعبيراً عن المعاملة الخاصة والتفضيلية فإن البلدان النامية معفاة من التزامات التخفيض فيما يتصل وبالتالي: ١' إعانات الاستثمار المتاحة للزراعة بوجه عام؛ ٢' إعانات المدخلات المقدمة للمنتجين ذوي الدخل المنخفض أو الموارد الشحيحة؛ ٣' الدعم لتشجيع التنويع بعيداً عن الإنتاج غير المشروع للمخدرات.

(٣٠) غالباً ما يكون الأمن الغذائي هدفاً مباشراً للنشاط الزراعي، لا أثراً خارجياً له. وفيما يتصل بالشاغل الإنمائي، تلعب الزراعة دوراً هاماً في النمو الاقتصادي للبلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، التي يستخدم القطاع الزراعي فيها أكثر من نصف القوة العاملة. ويقدم أكبر إسهام على الإطلاق للناتج المحلي الإجمالي. انظر على سبيل المثال الملحق الخاص بالتنمية الأفريقية الذي يصف الروابط الرئيسية بين التنمية الزراعية والنمو الاقتصادي الشامل لأفريقيا في تقرير الأونكتاد عن التجارة والتنمية في عام ١٩٩١.

الحواشي (تابع)

(٣١) تتضمن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في الاتفاق بشأن الزراعة: '١' الاستثناءات المحدودة زمنياً (تملك البلدان النامية مرونة تفيذ التزاماتها على مدى ١٠ سنوات، بدلاً من ٦ سنوات بالنسبة للبلدان المتقدمة، وتعفى أقل البلدان نمواً من التزامات التخفيف في كافة المجالات التي يعطيها الاتفاق بشأن الزراعة؛ '٢' عتبات موافقة للتزامات التخفيف (التزامات التخفيف في البلدان النامية تقل عن التزامات البلدان المتقدمة بواقع الثالث)؛ '٣' حدود دنيا أعلى في التزامات خفض الدعم المحلي؛ '٤' مرونة في الالتزامات والإجراءات.

(٣٢) انظر "بيان من مثل الأونكتاد" في الاجتماع السابع عشر للجنة الزراعة في منظمة التجارة العالمية، ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (G/AG/GEN/31).

(٣٣) تتضمن هذه الإجراءات التحوطية القيود المفروضة من بلدان عديدة على واردات اللحم البقري ومنتجاته التي تتضمنه على مخاطر ملحوظة لمرض جنون البقر والحضر المفروض في الاتحاد الأوروبي على اللحوم المعالجة بالهورمونات. وللإطلاع على دراسة أوفى للقضايا المتعلقة باستخدام التدابير التحوطية انظر D. Roberts, "Implementation of the WTO Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures: The First Two Years", International Agricultural Trade Research Consortium Working Paper #98-4, 1998.

(٣٤) لتعزيز الشفافية، عمّدت الفرقـة العاملـة المعـنية بالـمؤسـسـات التجـاريـة الحـكومـيـة في منـظـمة التجـارـة العالمـية، التي أـنشـئت وفقـاً لـفـقرـة ٥ منـ التـقاـمـ بـشـأن تـفسـيرـ المـادـة السـابـعـة عـشـرـة منـ الـاتـفاـقـ العـامـ لـلتـعرـيـفـاتـ الجـمـرـكـيـةـ وـالـتجـارـةـ لـعامـ ١٩٩٤ـ، إـلـىـ جـمـعـ مـعـلـومـاتـ عنـ أـنـشـطـةـ المـؤـسـسـاتـ التجـارـيـةـ الحـكـوـمـيـةـ وـعـلـاقـاتـهاـ بـالـحـكـوـمـاتـ.

(٣٥) نحو ١٣ بلداً ناماً، منها ٥ من فئة أقل البلدان نمواً تسير الآن في إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
